



النوري بعد إعادة البناء المتوقعة

بداية متعثرة لإعادة إعمار جامع النوري: معماريون عراقيون يحذرون من تشويه المعلم

إهانة للمدرسة المعمارية العراقية باعتماد التصميم المصري

وقع في مشروع إعادة إعمار جامع النوري، ذلك أن الخطوات التي اتبعتها اليونسكو جرت بالتنسيق مع وزارة الثقافة العراقية وديوان الوقف السني.

وكان من المستغرب أن يستبعد من اللجان المكلفة بمتابعة المشروع أهل الاختصاص، حيث لم تضم اللجان أي مهندس معماري عراقي.

وقد أشار المهندس المعماري ومؤرخ العمارة العراقي إحسان فتحي الكثير من النقاط الخلافية قبل الإعلان عن المسابقة البالغة مكافئها خمسين ألف دولار وبعدها، وبالإخص ما يتعلق بالطابع المعماري الذي يمكن من خلاله تشخيص الهوية العراقية والحفاظ على أصالة المكان، شكلا ووظيفة. غير أن الخلاف استمر من خلال إصرار المنظمة الدولية على إجراء المسابقة.



إحسان فتحي
هناك إشكال في الحفاظ على أصالة المكان شكلا ووظيفة

ويقول الفريق المصري صاحب التصميم الفائز إن الأخير لا ينطوي على تغيير في شكل مجمع المعلم وأن الأمر سيقصر على توسعة سبقتها تطور العصر وضرورة استيعاب الجامع لأكبر عدد ممكن من المصلين، لكن المعماريين العراقيين يعتبرون أن التصميم في حال تنفيذه سيضر المدينة وسيكون بداية مشروع إحياء الجزء التاريخي منها.

ويهدف المشروع الذي يفترض أن يبدأ تنفيذه في أواخر الخريف القادم إلى "إعادة بناء قاعة الصلاة التاريخية في جامع النوري وتحقيق الانسجام بين أركان المجمع وهو أكبر مكان عام في مدينة الموصل القديمة، ومحيطه الحضري، وذلك من خلال استحداث أماكن عامة مفتوحة ذات خمسة مداخل تربطها بالشوارع المحيطة بها" بحسب اليونسكو.

وأطلقت المنظمة المسابقة في نوفمبر الماضي ضمن مشروع يطلق عليه اسم

الجدل الدائر في العراق حول مشروع ترميم جامع النوري في الموصل يعد انعكاسا للمشاكل التي تواجه عملية إعادة إعمار المناطق المدمرة بفعل حرب داعش والتي لا تقتصر على تأخر السلطات في إطلاق العملية الضرورية لبسط الاستقرار في تلك المناطق بسبب عجزها المالي وفشلها في جلب ممولين ومستثمرين، ولكنها تطل أيضا بطريقة إدارة السلطات للمشاريع القليلة التي توفر لها التمويل مثلما هي الحال بالنسبة لمشروع ترميم الجامع التاريخي.

أكبر استهانة بالمعمار العراقي الذي يعود عمره إلى سبعة آلاف سنة، معتبرا ذلك "فضيحة تنطوي على تجاهل متعمد".

وقالت المدير العام لليونسكو أودري أزولاي إن "إعادة إعمار مجمع جامع النوري وهو أحد المعالم التاريخية المتأصلة في نسيج مدينة الموصل وتاريخها، ستتترك بصمة بارزة ضمن الجهود المبذولة للدفع بعجلة تحقيق المصالحة والتلاحم الاجتماعي في المدينة التي مزقت الحرب أوصالها".

وأضافت "تحفز مواقع التراث والمعالم التاريخية شعور الناس بالانتماء وبالمجتمع وبالهوية، وتضطلع بدور أساسي في إحياء روح الموصل خصوصا والعراق عموما".

لكن نقابة المهندسين العراقيين رأت أنه لا يوجد أصلا مبرر لإقامة مسابقة لاختيار تصميم للمشروع لأن الأمر يتعلق وفق النقابة بإعادة بناء الجامع الذي تضررت أجزاء كثيرة منه أثناء العمليات العسكرية وليس بإقامة جامع جديد محل الجامع المتضرر.

كما أكدت النقابة على ضرورة أن تقوم المنظمة الدولية بالاستعانة بخبرات معمارية عراقية من أجل تنفيذ ذلك المشروع الذي ينبغي أن يلتزم بحدود إعادة الإعمار.

وما يذكي غضب المعماريين العراقيين وجود مسؤولية ماثرة لسلطات البلاد في "الانحراف الذي

مصير الحكومة والبرلمان الكويتيين على المحك بسبب تصاعد الخلاف بينهما

الكويت - أشاع التوتر المتصاعد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الكويت، حالة من عدم اليقين بشأن مصير الحكومة والبرلمان معا.

فبعد أن دار الحديث خلال اليومين الأخيرين عن سيناريو اللجوء مجددا إلى حل مجلس الأمة بسبب استحالة تعايشه مع الحكومة، لاح سيناريو استحالة الحكومة بسبب انسحاب عدد من أعضائها، وأيضا بسبب المزيد من الضغوط المتوقعة عليها من قبل نواب المعارضة عبر استخدام آلية الاستجوابات للوزراء.

وقالت صحيفة الراي المحلية الجمعة إن وزيرين من حملة الحقائق السيادية في حكومة الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح أديا رغبة أمام رئيس مجلس الوزراء في الاستقالة "في ظل استمرارية هذه الأوضاع وانسداد الأفق السياسي للتعاون بين السلطتين".

ولم يرض على تشكيل الحكومة الكويتية أكثر من حوالي شهر ونصف وهي الثانية منذ انتخابات شهر ديسمبر الماضي التي جاءت ببرلمان أغلب نوابه من المعارضة، حيث سبق للشيخ صباح الخالد أن قدم استقالة حكومته في يناير الماضي تحت ضغط الاستجوابات النيابية قبل أن يعاد تكليفه من قبل أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد بتشكيل حكومة جديدة.

وزيران من حملة الحقائق السيادية أديا رغبة في الاستقالة بسبب انسداد أفق التعاون بين الحكومة والبرلمان

ويشير النائب بذكره جلسة الأربعاء إلى جلسة برلمانية عاصفة اعتقدت في ذلك اليوم وشهدت ملامسات حادة دارت حول تأجيل استجوابات رئيس الوزراء إلى دور الانعقاد القادم، وأنها لا بد أن يصعد إلى منصة الاستجواب.

وأضاف النائب "ما حدث في جلسة الأربعاء داخل وخارج قاعة عبدالله السالم مؤسف ومستفز، وكان مخطئا له ومدبرا، واستغل من بعض الأطراف لتشويه الديمقراطية وإسقاط هيئة المجلس ونوابه"، مؤكدا أن صفحة استجوابات رئيس الوزراء لن تطوى وأنه لا بد أن يصعد إلى منصة الاستجواب.

وتعقبيا على أحداث تلك الجلسة اعتبر الغانم أن ما يحدث من فوضى داخل البرلمان مرفوض ويهدف إلى حل المجلس من خلال السعي لخلق أزمة في كل جلسة.

وأضاف "القيادة السياسية واعية لهذا الأمر والمادة 107 من الدستور تقول إن حل المجلس حق دستوري أصيل لسمو الأمير"، معتبرا أن "هناك قلة تحاول أن تسيء في كل جلسة من أجل الوصول إلى حل المجلس ولا اعتقد أن هذا سيكون السبيل أو الوسيلة للوصول لهذا الهدف أو غيره".

وفي سوابق تاريخية كثيرة أدى تواتر الخلاف بين الحكومة والبرلمان الكويتيين إلى تغيير حكومات متعاقبة وحل البرلمان مما عرقل مشاريع الإصلاح الاقتصادي والمالي التي تحتاجها البلاد كما أصاب الحياة السياسية بالجمود.

وتحاول حكومة الشيخ صباح الخالد الصمود ما أمكن في وجه الضغوط النيابية لتجنب اللجوء مجددا إلى الاستقالة، كما أن السلطة حريصة على تجنب حل البرلمان في ظل وجود حاجة أكيدة للاستقرار السياسي نظرا لصعوبة الظرف والتحديات التي فرضتها جائحة كورونا على الكويت التي تعاني أزمة مالية غير مسبوقة بسبب تراجع أسعار النفط الذي يشكل المورد الرئيسي للدولة.

تساؤلات عن الطرف المستفيد من إعادة التفجيرات إلى بغداد

ويعني ذلك تراجع حظوظها في الفوز بالانتخابات القادمة المقررة لشهر أكتوبر من العام الجاري.

ومن جهة ثانية تراقب الأحزاب والمليشيات الشيعية صعود نجم رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي وتحقيقه قدرا من النجاح في عدد من الملفات، لاسيما الملف الأمني، رغم صعوبة الظرف الذي تسلم خلاله رئاسة الحكومة.

ويمكن للكاظمي في حال تقدم للانتخابات القادمة من خلال دعمه لأحد الأحزاب أو التيارات السياسية أن يشكل منافسا شرعا للقوى الشيعية، وعلى هذا الأساس لا يستبعد أن تلجأ تلك القوى إلى إرباك الوضع الأمني وإحداث حالة من الفوضى تحرر الكاظمي من جني ثمار أهم إنجازاته وقد تتحول إلى مبرر لإلغاء الانتخابات.

وغرة موجة أوسع نطاقا من التصعيد أطلقتها مليشيات شيعية معروفة بقرتها من إيران، وذلك بقصفها مطار أربيل في كردستان العراق وقاعدة عسكرية تركية شرقي الموصل بالإضافة إلى الاستهدافات اللذين قتل لقواصل إمداد التحالف الدولي ضد داعش.

وقارن البعض بين الانفجار الأخير الذي يعتقد أنه ناجم عن عملية نقل للمتفجرات وليس عن عملية تفخيخ سيارة، وانفجار آخر لدراسة نارية وقع في الثالث والعشرين من مارس لاحقا أن راكبي الدراجة اللذين قتل أحدهما وجرح الآخر ينتميان إلى مليشيا حزب الله وكانا ينقلان عبوة ناسفة عندما انتبعت إليها الشرطة وأطلقت عليهما النار ما أدى إلى انفجار العبوة.



أحذروا التصعيد